جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

حزيران / يونيو
2023

تقدير موقف

قانون مكافحة الكبتاغون في سورية: الدلالات والمفاعيل

إعداد: عبدالوهاب عاصي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

مقدمة

دخل قانون "تعطيل وتفكيك شبكة الكبتاغون والمخدرات التابعة لبشار الأسد في سورية" حيّز التنفيذ، بعد مضيّ 180 يوماً على إقراره من قِبل مجلسَي النواب والشيوخ في الولايات المتّحدة وتوقيعه من الرئيس جو بايدن في 23 كانون الأوّل/ ديسمبر 2022.

وتنفيذ القانون سيكون عَبْر خطة مكتوبة مقدّمة إلى لجان مختصة في الكونغرس من قِبل وزارات الدفاع والخارجية والخزانة، ومديريات مكافحة المخدرات والاستخبارات والبيت الأبيض، ورؤساء الوكالات الفيدرالية ذات الصلة.

وتتضمن الخطة وَفْق القانون[1]: إستراتيجية لاستهداف وتعطيل وإضعاف الشبكة التي تدعم تصنيع المخدرات وتتبع النظام السوري، وتقديم الدعم للبلدان التي تتلقى شحنات كبيرة من الكبتاغون أو تصنّف كنقطة عبور لها، وتتضمن الخطة أيضاً إستراتيجية للتعاون مع الشركاء الدوليين لتعطيل شبكات المخدرات التابعة للنظام، وإستراتيجية لتنظيم حملة إعلامية عامة للتعريف بمدى علاقة وارتباط النظام بتجارة المخدرات، إضافة إلى تقديم كافة المعلومات المتعلّقة باستخدام السلطات القانونية بما فيها قانون قيصر لحماية المدنيين، وكذلك ما يخص استخدام العلاقات الدبلوماسية العالمية المرتبطة بحملة الضغط الاقتصادي على النظام.

[1] H.R. 6265 (117th): CAPTAGON Act, congress gov, 21/12/2021, Link.

أولاً: دلالات القانون وأهميته

يُعتبر قانون مكافحة الكبتاغون غير اعتيادي، فالولايات المتحدة كانت تعتمد غالباً على البرامج لا القوانين في مكافحة تهديد المخدرات عَبْر الحدود في دول الإنتاج، مثل برنامج مكافحة المخدرات في أفغانستان؛ إضافة إلى التعاون مع المديريات والسلطات المختصة في مختلف دول العبور والاستهلاك مع مكتب أمريكا لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون (INL).

إنّ اعتماد الولايات المتحدة على برنامج لمكافحة المخدرات في سورية، والتي تُصنّف حالياً كدولة منتِجة، غير ممكن لأنه يحتاج إلى توقيع اتفاقية تعاوُن مع النظام عَبْر مكتب (INL)، وواشنطن لا تريد مساعدة دمشق بل معاقبتها؛ فقانون مكافحة الكبتاغون يقوم على مبدأ إدانة النظام برعايته لشبكات تصنيع وتهريب وترويج الكبتاغون[2].

لقد ربط القانون عمليات الاتجار بالكبتاغون بالنظام وبشار الأسد، واعتبر أنّه بات يُشكّل تهديداً عابراً للحدود، ورغم أنّ الإستراتيجية التي سيتم الاعتماد عليها في تنفيذ القانون قد تركّز على مواجهة هذا التهديد على دول العبور والاستهلاك لكنّها ستطال غالباً النظام بشكل مباشر أو غير مباشر.

سيكون تنفيذ قانون مكافحة أيضاً بتعزيز التعاون بين الوكالات الأمريكية المختصة ودول عبور واستهلاك المخدرات القادمة من سورية، ولهذا تعهّد القانون بتقديم 400 مليون دولار لتعزيز سلطات الجمارك أو حراسة الحدود في الدول العربية التالية: الأردن، ولبنان، ومصر، وتونس. بالتالي فإنّ القانون يهدف إلى دعم الإدارة الأمريكية لشركائها الإقليميين في مواجهة تهديد المخدرات المتنامي من سورية، أي أنّه يُمثّل أحد التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها في المنطقة، فالأردن الذي أعلن منذ عام 2022 أنّه يواجه حرب مخدرات طلب مساعدة أمريكية لإنهاء هذا التهديد.

استخدم النظام الكبتاغون ومواد مخدّرة أخرى كأداة ابتزاز لتلك الدول وغيرها، ممّا اضطرهم للتواصل معه وإعادة العلاقات على أمل تقليص آثار هذا التهديد؛ خصوصاً مع تعدُّد الشواغل الأمنية والمشاكل الاقتصادية وعدم اتخاذ الولايات المتحدة لإجراءات تُسهم في معالجتها أو تقليص آثارها.

[2] مقابلة أجراها الباحث عبر الهاتف مع عبد الناصر حوشان، وهو محامٍ وحقوقي سوري، 24/06/2023.

من جانب آخر، لا يطال تهديد الكبتاغون القادم من مناطق النظام حلفاء الولايات المتحدة فقط بل حتى الرعايا الأمريكيين في المنطقة بما فيها سورية، مما يُشكّل دافعاً إضافياً لمواجهته وتفكيك الشبكات والبِنْية التحتية التي يعتمد عليها النظام في إنتاجه والاتجار بهذا النوع من المخدرات.[3]

أخيراً تكمن أهمية هذا القانون أيضاً في استهدافه لأحد أهم مصادر التمويل للنظام والميليشيات، هذا بغض النظر عن حجم العوائد الاقتصادية التي يتم تحقيقها من الاتجار بالكبتاغون والتي قد يصعب حصرها في ظل غياب المصادر والأدوات الكافية للحساب، لكنها غالباً لا تتجاوز تلك الأرقام التي تم تداولها وأقلّها 2 مليار دولار.[4] بمعنى آخر إنّ القانون سيضع عبئاً جديداً على النظام وحلفائه لتمويل عملياتهم ونشاطهم في سورية، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المفروضة أصلاً منذ عام 2011 بسبب انتهاك حقوق الإنسان وعدم الانخراط الجادّ في العملية السياسية.

ثانياً: مفاعيل القانون والعقبات التي تواجه تنفيذه

بعد دخول القانون حيّز التنفيذ، ستركّز إستراتيجية مكافحة الكبتاغون، التي تشارك بوضعها مختلف الوكالات الأمريكية، على وضع آليات لمواجهة تهديد شبكة المخدرات التابعة للنظام، لكنّها غالباً ستقتصر على تشديد آليات المراقبة للحدود مع دول جوار سورية، دون وجود تعهُّدات حول وسائل وسُبل المكافحة.[5]

كذلك، يُمكن أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات مماثلة لتشديد الرقابة على خطوط التماسّ داخل سورية بين مناطق نفوذها ومناطق سيطرة النظام، وذلك عَبْر تزويد شركائها المحليين بالتقنيات والمعلومات اللازمة، أي قوات سوريا الديمقراطية وجيش مغاوير الثورة.

تركيز الإستراتيجية على تشديد الرقابة على حدود جوار سورية، مما يعني تقليص حجم الطلب على الكبتاغون واستهلاكه خارجها، ثم بالدرجة الثانية استهداف العرض أو الإنتاج داخل سورية وبالتالي المواد الأولية للتصنيع عَبْر العقوبات وغيرها.

[3] مقابلة أجراها الباحث عَبْر الهاتف مع عبد الناصر حوشان.

[4] مقابلة أجراها الباحث مع خالد التركاوي، وهو باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات مختصّ في الشؤون الاقتصادية، 24/06/2023.

[5] مقابلة عَبْر الهاتف أجراها الباحث مع شادي مارتيني، وهو سياسي سوري مقيم في الولايات المتحدة، 25/06/2023.

لكن تقليص الطلب على الكبتاغون ليس بهذه السهولة؛ لأنّ عبور المخدرات إلى دول الجوار لا يقتصر على عمليات غسيل الأموال واستخدام المعابر الرسمية مع الأردن ولبنان والعراق وتركيا إنّما عن طريق التهريب والأساليب غير الشرعية؛ حيث يستفيد النظام من انتشار الميليشيات وسيطرتها على مساحات واسعة من الشريط الحدودي وخطوط التماسّ. كما أنّ أغلب عمليات المصادرة التي تمّت لحبوب الكبتاغون من قِبل السلطات الأمنية في دول الجوار كانت تقتصر على المهربين والتجار الصغار لا الشبكات الكبيرة والرئيسية، مما يعني وجود العديد من الصعوبات التي تواجه تحديدها ثم ملاحقتها وتفكيكها.

هناك صعوبات أخرى تواجه مساعي تقليص الاستهلاك أو الطلب على الكبتاغون؛ كلجوء النظام لزيادة الإنتاج بغرض ممارسة مزيد من الضغط على دول العبور والاستهلاك، خصوصاً أنّ المواد الأولية للتصنيع تُعتبر رخيصة نسبياً، وأن الولايات المتحدة قد تواجه مشاكل في تشديد الرقابة على الصناعات الدوائية السورية والمستوردات الطبية، بينها الضغوط الداخلية التي تضعها أمام حدّ فاصل بين مكافحة المخدرات لحماية مواطنيها وحلفائها ورعايتهم وبين الاتهام بأنّها تعرّض حياة السكان المحليين في سورية للخطر بسبب استهداف هذا القطاع الذي يُعَدّ إنسانياً[6]. علماً، أنّ وزارة التجارة الأمريكية أصدرت قراراً سابقاً بشأن سورية يقتضي تطبيق بروتوكول المواد الأولوية التي تدخل في إنتاج المخدرات من قِبل وزارة التجارة الأمريكية، أي منع دخول المواد التي تدخل في تركيب الكبتاغون والمخدرات إلى سورية قبل الموافقة عليها.

في الواقع هناك عراقيل إضافية قد تعترض تنفيذ خطة مكافحة الكبتاغون من قِبل الولايات المتحدة كصعوبة تحديد آلية غسيل الأموال وتعقّبها والتي تتم عَبْر تجارة الكبتاغون من قِبل الشبكات التابعة للنظام، خصوصاً أن أمريكا أخضعت للعقوبات أو التشديدِ والمراقبةِ البنوكَ المركزيةَ في سورية ولبنان والعراق. بالتالي ستكون هناك جهود أكبر وأوسع لاستجماع المعلومات عن آليات الاتجار بالكتباغون بعد دخوله أسواق الاستهلاك وكيفية استرداد الأموال من قِبل الشبكات التابعة للنظام، وسيتطلب ذلك تقديم أمريكا المساعدة التقنية واللوجستية وتبادُل الخبرات والمعلومات مع دول الجوار.

بالنتيجة، لن يُؤدي القانون الأمريكي وخطته التنفيذية إلى إيقاف أو إنهاء إنتاج واستهلاك الكبتاغون القادم من سورية، لكنه حتماً سيزيد من الضغوط على النظام، ويساعد حلفاء الولايات المتحدة في دول الجوار في إبطاء تأثيره وتقليله على أمنها، إضافة لتقليص أثر سياسة الابتزاز التي يوظفها النظام تجاههم.

[6] مقابلة عَبْر الهاتف أجراها الباحث مع بسام بربندي، وهو دبلوماسي سوري سابق ومعارض بارز مقيم في الولايات المتحدة، 24/06/2023.

خلاصة

بلا شك سيكون قانون مكافحة الكبتاغون إحدى الأدوات التي قد توظّفها الولايات المتحدة لتعديل سلوك النظام السوري، على غرار قانون قيصر والعقوبات الأخرى المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان، مما يعني أنّ تنفيذ القانون يُمكن أن يشهد تشدُّداً أو تراخياً من قِبل الإدارة الأمريكية.

لكن بكل الأحوال سيزيد القانون من الأعباء على النظام فهو يستهدف سياسة الابتزاز التي يستخدمها كأحد أهم أدوات فكّ العزلة الدولية عنه، إضافة لأنه يفرض عليه عقوبات جديدة غير تلك التي يعاني منها، وسيقوض أحد مصادر دخول القطع الأجنبي إليه، وسيضرب جزءاً –قد يكون كبيراً– من تمويل الميليشيات المحلية والأجنبية التابعة له والمتحالفة معه في سورية.

أخيراً، سيركّز القانون على تشديد الرقابة والملاحقة القانونية والعملياتية، لكن من غير الواضح إنْ كان سيشمل لاحقاً استخدام أو دعم استخدام القوة من قِبل الشركاء المحليين والإقليميين، لضرب شبكات إنتاج وتوزيع المخدرات داخل سورية، عَبْر عمليات أمنية واستخباراتية وعسكرية على غرار الحالة في أفغانستان وبعض بلدان أمريكا الجنوبية، خصوصاً أن ذلك كان يتم بالتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية بينما تُعتبر هذه السلطات في سورية متهمة وضالعة في الانتهاكات الأمنية.

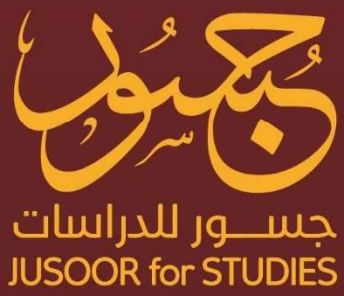

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2_مكتب 3#_باشاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co